



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



من التبعية إلى التحالف:
العلاقات الخليجية - الأمريكية
في حاجة إلى إصلاح

تأليف

بلال صعب

ترجمة

مريم محمد المهنا

سلسلة دراسات مترجمة

(٢)

الكويت - ٢٠٢٠م



مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت



من التبعية إلى التحالف: العلاقات الخليجية - الأمريكية في حاجة إلى إصلاح

تأليف
بلال صعب

ترجمة
مريم محمد المهنا

سلسلة دراسات مترجمة
(٢)

الكويت - ٢٠٢٠م



Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University



**Bilal Y. Saab (July 2020). From Dependents
to Allies: America's Gulf Relations Need Reform**
The National Interest

Kuwait - 2020



الآراء الواردة في هذه الدراسة لا تعبر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة
العربية بجامعة الكويت

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ - ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني Gulf_center@yahoo.com

الموقع الإلكتروني www.cgaps.ku.edu.kw

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى

الكويت . ٢٠٢٠



من التبعية إلى التحالف: العلاقات الخليجية - الأمريكية في حاجة إلى إصلاح

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت



أُسِّس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهتم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «سلسلة دراسات مترجمة»، وهي لا تقتصر على الترجمة من لغة معينة، بل تمتدّ إلى مختلف اللغات الأجنبية، ويهدف المركز من ذلك إلى تعميم الفائدة العلمية والبحثية، وتوسيع نطاق المعرفة لدى كل من الباحثين والمتخصصين والقارئ العربي عامة، وتختار السلسلة ما يُنشر في الدراسات الأجنبية من قضايا وتحليلات موضوعية تهتم دولة الكويت والمنطقة، ومما له صلة بتخصص المركز واهتماماته.





**أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**

أ.د. رشيد العنزي

نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

د. فيصل أبو صليب

مدير المركز - نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ.د. فايز منشر الظفيري

قسم المناهج وطرق التدريس - كلية التربية
جامعة الكويت

أ.د. عبد الله محمد الهاجري

العميد المساعد للشؤون الأكاديمية
والأبحاث والدراسات العليا - كلية الآداب
جامعة الكويت

أ.د. يوسف ذياب الصقر

قسم الفقه المقارن والسياسة الشرعية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
جامعة الكويت

أ.د. عبید سرور العتيبي

رئيس قسم الجغرافيا - كلية العلوم الاجتماعية
جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم

مساعد وزير الخارجية للشؤون الإدارية
وزارة الخارجية - دولة الكويت

أ. غالب محمد العصيمي

الوكيل المساعد للشؤون الإدارية والمالية
وزارة الإعلام - دولة الكويت

أ. عبد العزيز عبد الله السالم

رئيس قطاع البحوث والدراسات الاستراتيجية
جهاز الأمن الوطني

أ. عبد الإله محمد رفيع معريف

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب
للشركة الأولى للفنادق - دولة الكويت



تقديم:

تناقش هذه المقالة المترجمة قضية مهمة تتعلق بالعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الخليج العربية، حيث مرت هذه العلاقات بمراحل تطور ومنعطفات ساهمت في تبلورها بالصورة التي هي عليها اليوم. وتقدم هذه المقالة رؤية معينة لتفسير هذه العلاقات خلال إدارات أمريكية متعاقبة، وخصوصاً إدارات جورج دبليو بوش، وباراك أوباما، ودونالد ترمب. وتركز المقالة على مقارنة علاقة واشنطن بحلفاءها في دول الخليج العربية من ناحية العلاقة مع إيران. كما تقارن بين علاقة واشنطن بحلفاءها في دول الخليج العربية، وعلاقتها مع حلفاءها في اليابان وكوريا الجنوبية من ناحية العمل المؤسسي والعلاقات الشخصية بين القادة. وتعتبر هذه المقالة - حديثة النشر - بوابة ومدخلاً لفهم أعمق لطبيعة العلاقات الأمريكية الخليجية ومحاولة تطويرها من علاقة التبعية إلى التحالف الاستراتيجي المؤسسي كما تقترح المقالة.

د . فيصل أبو صليب

مدير المركز





من التبعية إلى التحالف: العلاقات الخليجية - الأمريكية في حاجة إلى إصلاح

خلال أزمات رئيسية ثلاث، حدثت في ظل إدارات أمريكية مختلفة، فشلت الشراكة الأمريكية - الخليجية في معالجة المخاوف الأمنية لدول الخليج بشكل فعال؛ وهو ما يؤكد غياب العمل المؤسسي عن هذه الشراكة، المبني على معايير وآليات محددة ومدروسة، ويتوافر لها التنظيم والديمومة والتطوير المطّرد. ومثل هذه الإخفاقات الرئيسية والمستمرة في التنسيق الأمني بين طرفي الشراكة تعتبر مسألة غير مألوفة، ويمكن أن يكون لها آثار خطيرة ومدمرة، إذا ما تركت من غير حلّ أو معالجة.

تمر على الشراكة بين الولايات المتحدة والدول العربية الغنية بالنفط في الخليج - هذا العام - الذكرى الخامسة والسبعون لتأسيسها، وقد كان منطلق هذه الشراكة في اجتماع جمع الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت وملك المملكة العربية السعودية عبد العزيز آل سعود على متن السفينة (يو إس إس كوينسي) في ١٤ فبراير من عام ١٩٤٥. وتعدّ هذه العلاقة واحدة من أقدم العلاقات المستمرة في العالم؛ إذ إنه في ظل نظام دولي دائم التغير كثيراً ما يتحوّل الأصدقاء إلى أعداء والأعداء إلى أصدقاء، وحتى

التحالفات العسكرية الكاملة، التي تشمل - عادة - التزامات دفاعية جماعية، ويتعهد فيها جميع أعضائها بالدفاع بعضهم عن بعض ضد التهديدات الخارجية، فإن متوسط عمرها لا يتجاوز خمسة عشر عاماً؛ ومن ثم تعد الشراكة الخليجية - الأمريكية إنجازاً متميزاً، واستمرارها يكاد يكون ظاهرة متفردة غير مسبوقة.

ولعل من العوامل التي أسهمت في استمرارها أنها قامت على تفاهات سياسية إستراتيجية (حتى لو كان بعضها سرّياً أو غير رسمي)، ومصالح أمنية مشتركة، وروابط اقتصادية قوية، وهي مدعومة بوجود عسكري أمريكي كبير ودائم في المنطقة، يهدف إلى توفير الحماية، كما هي مدعومة بتزويد واشنطن للدول الخليجية بأحدث الأسلحة وأكثرها تطوراً، وربما لا يتكرر هذا الموقف من أمريكا تجاه حلفائها وشركائها الآخرين؛ ومن ثم استطاعت هذه الشراكة أن تتجاوز أعقد الأزمات والمشكلات، لعل من أبرزها أزمة الحادي عشر من سبتمبر.

غير أن هذه الشراكة - على الرغم مما تتمتع به من مرونة - تغلغل إليها الضعف بدءاً من الولاية الثانية للرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، ولا سيما في مجال التنسيق الأمني بين الطرفين حول القضايا الرئيسية والإستراتيجية، ومعالجة المخاوف الأمنية لدول الخليج العربية، واستمر عدم التنسيق هذا خلال أزمات أمنية ثلاث، حدثت على امتداد الإدارات الأمريكية المتعاقبة؛ بدءاً بعزم بوش على ضرب إيران، ومروراً بالاتفاق النووي في عهد أوباما، وانتهاء بقتل قاسم سليمان في عهد ترامب. وعدم التنسيق الأمني هذا يعدّ أمراً غير مألوف بين طرفي الشراكة، وربما ترتّب عليه آثار خطيرة ومدمّرة إذا ترك دون حلّ أو معالجة.

ولعل من العوامل التي أسهمت في ضعف هذه الشراكة انهماك الإدارة الأمريكية في الشؤون الداخلية، والتحول في أولويات الإستراتيجية الأمريكية، واختلاف الإدارات في التوجهات والإستراتيجيات السياسية، وعدم وجود التزام أمني رسمي للولايات المتحدة تجاه دول الخليج. غير أن هذه العوامل لا يمكن أن تقوم - وحدها - سبباً لوجود المشكلات الأمنية واستمرارها بين طرفي هذه الشراكة لما يزيد على عقد من الزمن؛ إذ إن هناك عاملاً آخر مهماً، ربما يكون غائباً عن أذهان كثير من المحللين والمتابعين، وله دور أساسي في ما أصاب الشراكة الخليجية - الأمريكية من توتر وقلق وضعف، وهو غياب الطابع المؤسسي، وافتقار التشاور بين الطرفين إلى آليات ومعايير محددة ومتطورة باطراد.

في عام ٢٠٠٢ استهلك الرئيس جورج دبليو بوش في الاستعدادات للحرب ضد العراق معظم الطاقة الأمريكية وجلّ اهتمامات إدارته، وعندما علم في صيف ذلك العام أن إيران تواصل بناءها برنامجاً نووياً سرياً، لم يكن لديه القدرة الكافية لملاحقة طهران وإيقاف نشاطها النووي؛ ومن ثم وجد نفسه مضطراً إلى الاكتفاء بفرض عقوبات اقتصادية على نظامها.

وعلى الرغم من أن بوش ظل يعارض شن هجوم ضد إيران طوال فترة ولايته الأولى، فإنه أصبح أكثر انفتاحاً على الفكرة في ولايته الثانية، ولعل ذلك يرجع - ولو جزئياً - إلى ضغوط إسرائيل وكبار أعضاء حكومته، بقيادة نائب الرئيس ديك تشيني، المناهض لإيران، ووكيل وزارة الخارجية لشؤون الحد من التسليح والأمن الدولي جون بولتون. ويعترف بوش في مذكراته بأنه «أصدر تعليمات للبتاجون لدراسة ما سيكون مهاجمته ضرورياً». وأضاف: «سيكون ذلك لوقف الوصول إلى تصنيع القنبلة ولو

- على الأقل - مؤقتاً». غير أن إدارة بوش لم تتشاور مع الشركاء الخليجيين في أي من الأيام خلال تلك الفترة المتوترة، ولم تطرح معهم أي استعدادٍ للحرب وما قد يتبع ذلك.

في ذلك الوقت كان الإماراتيون أكثر الناشطين دبلوماسياً بين دول الخليج؛ فقد كانوا يتنقلون - دون توقف - بين واشنطن ولندن وبروكسل، في محاولة للحصول على معلومات يمكن أن تساعد على الوصول إلى نوايا واشنطن تجاه إيران. وحدث هذا في وقت كانت فيه جميع دول الخليج - وبخاصة الدول الصغرى التي تفتقر إلى العمق الإستراتيجي - عرضة لهجمات صاروخية من قبل إيران، ولعل الهجوم الذي يشتهه الحرس الثوري الإيراني في تنفيذه على منشآت النفط السعودية في ١٤ سبتمبر ٢٠١٩ هو أحدث دليل على ذلك؛ ومن ثم، فإن أي نزاع عسكري واسع النطاق بين الولايات المتحدة وإيران في المنطقة سوف يكون بمثابة تهديدٍ وجوديٍّ لدول الخليج إذا ما هاجمتها إيران انتقاماً، كما فعل صدام حسين ضد إسرائيل والمملكة العربية السعودية خلال حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١.

وعلى الرغم من المحاولات المتكررة التي قام بها القادة الخليجيون سعياً إلى مزيد من الشفافية مع إدارة بوش، حرص المسؤولون الأمريكيون على أن تبقى أوراقهم الإيرانية في سرية تامة؛ وهو ما أسهم في وجود أزمة ثقة في الشراكة ومخاوف لدى الخليجيين من نشوب حرب لم يكونوا مستعدين لها. واستمرت هذه المخاوف خلال فترة رئاسة أوباما، في وقت لم تكتف فيه إسرائيل بإطلاق تهديداتها بالعمل منفردة ضد إيران، بل إن صانعي القرار فيها - بقيادة رئيس حزب الليكود ورئيس الوزراء بنيامين نتنياهو - مارسوا

ضغوطاً قوية على واشنطن لقصف إيران وشن حرب عليها، غير أن رغبة أوباما وإدارته كانت تتجه إلى اتباع نهج مختلف تماماً تجاه طهران، وهو النهج الذي يُفضل المفاوضات والتقارب الأوسع مع قيادتها؛ ومن ثم قاوم جميع محاولات الضغط الإسرائيلية ورفض العمل العسكري الأمريكي، وتوجت مبادرة أوباما الدبلوماسية المنسقة مع الحلفاء الأوروبيين، في عام ٢٠١٥ بإعلان خطة العمل الشاملة المشتركة JCPOA، التي عُدت أهم إنجازاته في السياسة الخارجية.

جاء أوباما إلى البيت الأبيض وهو يحمل معه نظرة عالمية مختلفة جذرياً عن نظرة بوش، نظرة حريصة على الانخراط مع العالم ووضع حد لعقيدة الحرب الوقائية التي كان يحملها سلفه بوش والميل إلى الأحادية. وفي الشرق الأوسط، سعى أوباما إلى «بداية جديدة» - كما وصفها في خطابه في القاهرة في ٤ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩- وهي بداية تقوم على «المصلحة المتبادلة والاحترام المتبادل»؛ ومن ثم لم يقتصر عرضه للمصالحة التاريخية على الأصدقاء العرب والمسلمين القدامى، بل امتد إلى خصوم تقليديين لأمريكا، بما في ذلك إيران.

وبعد فترة وجيزة من انتخابه رئيساً في نوفمبر ٢٠٠٨، قرر أوباما اتباع طريق الحوار مع الإيرانيين؛ وعقد بهذا الشأن اجتماعاً مع كبار مستشاريه في الاستخبارات أطلعوه خلاله، من بين أمور أخرى، على وضع البرنامج النووي الإيراني، وتوقعوا توصل إيران إلى جهاز نووي تقوم بتجربته في الفترة بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥. وبعد بضعة أيام - كما يروي الكاتب بوب إدوارد في كتابه «حروب أوباما» - أكد أوباما للأدميرال مايك مولن، رئيس هيئة الأركان المشتركة، عزمه على التعامل مع إيران.

وقد أدت سنوات من المحادثات الدبلوماسية المكثفة بين المسؤولين الأمريكيين والإيرانيين؛ في نهاية المطاف إلى اتفاق، أيده كل من روسيا وألمانيا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة، يتضمن ضبطاً أو تقييداً للبرنامج النووي الإيراني، ووضع آليات مراقبة صارمة؛ للتأكد من أن طهران لن تتحايل للوصول إلى صنع قنبلة نووية. واعتُبر هذا الاتفاق نجاحاً دبلوماسياً في إزالة شبح الحرب. لكنه كان نجاحاً محدوداً؛ فعلى الرغم من أن الاتفاق قد احتوى البرنامج النووي الإيراني، فإنه لم يقض على احتمالات توجيهه عسكرياً قضاء تاماً؛ حيث كان من المقرر أن تنتهي القيود المفروضة عليه بموجب «خطة العمل الشاملة المشتركة» بعد بضع سنوات، وبعضها في وقت مبكر من عام ٢٠٢٥؛ وهو ما دفع المنتقدين إلى القول: إن الاتفاق يوفر لإيران طريقاً ميسراً - وإن كان على مدى سنوات مقبلة - للحصول على أسلحة نووية.

ولكن المشكلة لدى دول الخليج العربية، لم تكن في توصل الجانبين: الأمريكي والإيراني إلى اتفاق، بل تكمن المشكلة في إجراء مفاوضات سرية بين واشنطن وطهران، دون تشاور مع الجانب الخليجي. وإذا كانت واشنطن مطلع المسؤولين الخليجين دورياً على وضع المحادثات النووية، فإنها لم تنسق معهم قط ولم تطلب مداخلتهم فيها. ومما جعل الأمور أكثر سوءاً وزاد من تخوّف دول الخليج وقلقها إدراكها - بعد توقيع الاتفاق وإعلانه - أن هذا الاتفاق لم يعالج حتى الأسباب الأساسية لتوجسها نحو إيران، وهي أطماعها التوسعية ودوافعها الطائفية في المنطقة.

ومع أن اتفاقاً بهذه الأهمية ستكون له - من دون شك - آثار إستراتيجية على المصالح الأمنية لدول الخليج وجميع شركاء أمريكا في المنطقة، فإن

أوباما قرر إجراء المحادثات مع إيران بسرية تامة وحصرها في المسألة النووية، بعيداً عن مشاركة دول الخليج أو إحاطتها بمضامينها.

غير أن أوباما أدرك أن دول الخليج لم تكن مرتاحة تجاه ما خلص إليه الاتفاق ولا الآلية التي اتبعها؛ ومن ثم حاول إصلاح العلاقات معها، من خلال عقد قمة مع زعمائها في كامب ديفيد في مايو ٢٠١٥، وحضور قمة أخرى في الرياض في أبريل ٢٠١٦. لكن الجراح كانت عميقة جداً وحاجز الثقة كان قد تكسر إلى حد بعيد. وكان أوباما طوال فترة رئاسته قد دأب على لوم دول الخليج بدعوى نهجها العدائي تجاه إيران، وافتقارها إلى الإصلاح المجتمعي، وفي المقابل استطاعت إيران أن تستغل هذا التوجه الأمريكي لصالحها وبما يعزز سياستها ويسهم في تحقيق أهدافها. وواصل أوباما سياسته الجديدة؛ حيث فوجئت دول الخليج بانعزاله عن قضايا المنطقة، كما شعرت بالذهول والمفاجأة من تساهله مع السلوك العدواني لإيران نحو جيرانها، ولم تحظ شكوى القادة الخليجيين من المطامع الإيرانية لدى أوباما بأدنى اهتمام على الرغم من نفاذ صبرهم على كثرة الشكوى. ومع ذلك، أبقوا على اعتقادهم أن بإمكانهم إدارة الأمر، وأن الفرصة لم تفقد بإعادة الأمور مع الشريك الأمريكي إلى نصابها، ولكن ما لم يتمكنوا من فهمه أو تفسيره هو: كيف يمكن لشريكهم الأقرب والأقدم في العالم - أمريكا - أن يميل نحو خصمهم الأكبر ويتفاوض معه على مستقبلهم مع إبقائهم في الظلام أو بعيداً عن المفاوضات ومحتواها.

إذا كانت كل من وجهة نظر بوش في قصف إيران - في ولايته الثانية - والاتفاق النووي الذي أبرمه أوباما مع طهران تمثل إشكالية لدى دول الخليج، فإن استهداف الرئيس دونالد ترامب لقاسم سليمانى وقتله في ٤ يناير ٢٠٢٠ -



وهو وكيل طهران الفعلي في المنطقة، وربما ثاني أهم مسؤول إيراني بعد المرشد الأعلى علي خامنئي - كان أكثر إثارة للقلق لدى الخليجيين.

من المؤكد أن قادة الخليج لن يفتقدوا سليمان ولن يذرفوا الدموع على فراقه؛ فلم يتسبب أحد أكثر من سليمان - ذلك الجنرال القوي - في مزيد من القلق والأذى لكل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين، وهي أكثر دول مجلس التعاون الخليجي تعاملًا بشكل كبير مع الأمور المتعلقة بإيران، وإن كان البحرينيون هم أكثر من يسعدهم رحيله؛ بسبب دوره الفعال في تنسيق شبكة من المسلحين البحرينيين المتطرفين وتدمير موجة من الإرهاب المحلي ضد الحكومة البحرينية منذ عام ٢٠١١.

وإذا كان مقتل سليمان لم يحزن دول الخليج أو يزعجها فإنه في الوقت نفسه أثار لديها مخاوف حقيقية من أن يكون رد الفعل في الرياض أو أبو ظبي أو المنامة، وهو ما يفسر عدم احتفال دول الخليج علناً بوفاة سليمان، بل حاولت هذه الدول تهدئة التوترات من خلال تصريحات رسمية دبلوماسية وهادئة تدعو إلى «الحكمة والحلول السياسية»، وتحث الأطراف على ضبط النفس لمنع «نتائج لا تُحمد عقباه» تترتب على المزيد من التصعيد.

بعد وقت قصير من رد طهران في ٨ يناير ٢٠٢٠، بإطلاق صواريخ على القوات الأمريكية في العراق، هددت القيادة الإيرانية بضرب الإمارات وإسرائيل إذا ردّ الأمريكيون، غير أن رد فعل ترامب بحبس نيرانه وإعلانه أن «كل شيء على ما يرام» كان بمثابة تنفس الصعداء - إن صح التعبير - للقيادة الخليجيين.

لكن هذا الموقف للعنف بين إيران والولايات المتحدة قد يكون مؤقتاً، بالنظر إلى المسار التصادمي الواضح بين البلدين، واندلاع أزمة عسكرية أخرى بين الطرفين قد يكون مسألة وقت لا أكثر، وإذا ما حدث ذلك وظهرت مؤشرات على وجود فعل وردّ فعل بين الجانبين فإن صراعاً خطيراً ستشهده المنطقة، وهو السيناريو الأكثر خشية لدى دول الخليج، وإن كان المحللون يستبعدون هذا الاحتمال لسببين، أولهما: أن إيران تميل كثيراً إلى تجنب صراع عسكري واسع النطاق مع الولايات المتحدة؛ نظراً للتفاوت الهائل في القوة النارية التقليدية التي تميز الجانب الأمريكي، لكن من المحتمل أن تواصل إيران تحدي المصالح الأمريكية بشكل غير مباشر وملاحقة شركاء واشنطن الإقليميين الأكثر ضعفاً، كما فعلت لسنوات، وخاصة في الأشهر الأخيرة. ثانيهما: أن ترامب لم يكن بوسعه أن يبرز نواياه تجاه إيران بشكل أكثر وضوحاً وتكراراً (على الرغم من أن هذه النوايا يمكن أن تتغير دائماً)؛ إذ أعلن أنه لن يستخدم القوة ضد إيران إلا إذا فقدت أرواح أمريكية أو أضححت في خطر شديد. وتجدر الإشارة إلى أن قرار ترامب بالتحرك والموافقة على الضربة ضد سليمانى جاء بعد وقت قصير من قتل مقاول أمريكي على يد حلفاء إيران العراقيين في ٢٧ ديسمبر ٢٠١٩ ومحاولة اقتحام السفارة الأمريكية في بغداد.

ولكن على الرغم من قلق دول الخليج من عواقب مقتل سليمانى، فإنها غاضبة أيضاً من واشنطن؛ لأنها وجدت نفسها في موقف أصبح كثير التكرار، وهو عدم استشارتها بشأن قرار أمريكي يمكن أن يكون خاطئاً وتترتب عليه تبعات جدّ خطيرة. وذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن ولي العهد في المملكة العربية السعودية سمو الأمير محمد بن سلمان «كان منزعجاً

جداً (بشأن تلك الضربة)؛ حيث أرسل شقيقه إلى واشنطن للاجتماع مع (ترامب)». ومرة أخرى، أبقى دول الخليج في الظلام، إلى جانب الحلفاء الأوروبيين، حول الخطط الأمريكية ولا سيما ما يتعلق بالأعمال الكبيرة.

إذن، ما الذي يفسر فشل واشنطن في التنسيق مع شركائها الخليجيين خلال هذه الأزمات الأمنية الكبرى الثلاث، وربما غيرها؟ إن حدوث هذه الأمور في ظل ثلاث إدارات مختلفة يشير إلى أن هذا الاتجاه يزداد سوءاً مع مرور الوقت. وتعد السياسة الداخلية الأمريكية والأولويات الأمريكية المتطورة، والخلافات السياسية، وغياب ميثاق دفاعي بين واشنطن ودول الخليج، والاعتبارات العملية، من بين أكثر العوامل وضوحاً في إسهامها في هذا الفشل.

وعلى امتداد الفترة التي سبقت حادث الحادي عشر من سبتمبر، لم تكن علاقات الولايات المتحدة مع دول الخليج مصدر قلق لدى الشعب الأمريكي، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات التي بدأت في يونيو ١٩٦٧، عندما حظرت المملكة العربية السعودية (إلى جانب الكويت والعراق وليبيا والجزائر) شحنات النفط إلى الولايات المتحدة؛ رداً على دعمها للحرب الإسرائيلية ضد مصر والأردن وسوريا آنذاك، ومرة أخرى حين فرضت الدول العربية الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط حظراً نفطياً على الولايات المتحدة؛ رداً على دعمها العسكري ومساندتها لإسرائيل في حرب أكتوبر ١٩٧٣. ويجدر بالذكر أن الولايات المتحدة كانت قد قادت تحالفاً دولياً في عامي ١٩٩٠ و١٩٩١، طرد قوات صدام حسين من الكويت ودافع عن المملكة العربية السعودية.

وربما من الحقيقة أن الولايات المتحدة لو تمكنت من الحفاظ على تدفق مستمر من واردات النفط القادمة من الخليج؛ ومن ثم تمكن الأمريكيون من تزويد سياراتهم بالوقود بأسعار زهيدة، لما كانت الشراكة بين الولايات المتحدة والخليج موضوعاً للنقاش، ولما اعترها أي نوع من التوتر أو الضعف. ولكن بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، تغير توجه الرأي العام الأمريكي نحو دول الخليج، وبخاصة السعودية؛ فالجهل بحقيقة الإسلام من قبل العديد من الأمريكيين والنظرة العدائية له وجعل جميع سكان الشرق الأوسط والمسلمين في سلة واحدة أثبتت -على الرغم من أنها نظرة لم تحظ باهتمام كبير - حقيقة أن العلاقات الأمريكية الخليجية لن تعود إلى سابق عهدها.

وهذه المواقف السلبية للرأي العام الأمريكي سوف تتفاقم مع مرور الوقت، وهو ما سوف يدفع المسؤولين والمشرعين الأمريكيين إلى الاعتراف - واقعاً - بوجود أزمة، وقد أظهر استطلاع للرأي أجراه معهد جالوب في فبراير من عام ٢٠٢٠، أن ٦٥٪ من الأمريكيين أبدوا آراء سلبية تجاه المملكة العربية السعودية؛ وذهبوا إلى أن ولي العهد السعودي سمو الأمير محمد بن سلمان - أو بلاده - لم يقيم بأي إجراء يعزز العلاقات الأمريكية السعودية.

تلك الآراء الداخلية كان من شأنها أن تجد صداها في الكونجرس، وتحظى برد فعل منه، وهو ما يؤكد سعي أعضائه - من كلا الحزبين: الديمقراطي والجمهوري - إلى فرض عقوبات على المملكة العربية السعودية ومنع الحكومة الأمريكية من بيع الأسلحة لها.

وقد أدى ذلك السياق المحلي المتزايد عداوة إلى دفع صانعي القرار الأمريكيين والنخبة العامة، سواء عن وعي أو لا شعورياً، إلى إيجاد مسافة واضحة بينها وبين دول الخليج. وبمقارنة ذلك - على سبيل المثال - بعلاقة الولايات المتحدة مع إسرائيل؛ نلاحظ عمقاً وتمثيلاً لهذه العلاقة وزيادة مطردة في شعبيتها لدى غالبية أبناء المجتمع الأمريكي؛ كما نلاحظ أن المسؤولين الأمريكيين يتعاملون مع هذه العلاقة بأقصى درجات الاهتمام؛ مما يساعد على تفسير السبب الذي جعل التنسيق الأمني بين الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية قوياً بشكل عام.

بعيداً عن السياسة الداخلية، سعت الولايات المتحدة - على الأقل - منذ إدارة أوباما، إلى الحد من مشاركتها العسكرية في الشرق الأوسط (على الرغم من أن الظروف الإقليمية ما زالت تتطلب هذه المشاركة حتى الآن)؛ فقد خففت إدارة ترامب فعلياً من اهتمامها بمكافحة الإرهاب، واتجهت إلى هدفها المتمثل في التنافس مع الصين وروسيا على الساحة العالمية. وفي حين تواصل واشنطن تنفيذ إستراتيجيتها الدقيقة، فإن التركيز الجديد على منافسة القوى العظمى يتطلب توافقاً سياسياً قوياً بين الحزبين: الجمهوري والديمقراطي. كذلك، أصبح أمراً جلياً بين معظم الأمريكيين عزم الولايات المتحدة على سحب قواتها من الشرق الأوسط.

إن اعتماد الولايات المتحدة على نفط الشرق الأوسط بسبب ثورة في الإنتاج المحلي، وحرب أسعار النفط الأخيرة التي شهدتها المملكة العربية السعودية مع روسيا هما عاملان مهمان آخران. ففي الثاني من أبريل، وبضغط من قبل ستة من أعضاء مجلس الشيوخ الجمهوريين، (إضافة إلى ما حدث في وقت سابق من إزالة لبطاريتي صواريخ باتريوت كانتا تحرسان

المنشآت السعودية) أعلن ترامب عزمه على سحب جميع الجنود والمعدات الأمريكية المتمركزة في المنشآت النفطية السعودية، ثم تدخل شخصياً مع ولي العهد السعودي سمو الأمير محمد بن سلمان لوقف الزيادة في إنتاج النفط على نطاق واسع؛ لما يتركه ذلك من آثار خطيرة على الاقتصاد الأمريكي؛ ومن ثم أعادت السعودية التوازن إلى أسواق النفط، ولكن أولويتها في زيادة حصتها في السوق على حساب المنتجين الأمريكيين ستظل نقطة خلاف جديّة في العلاقة بين الولايات المتحدة والسعودية.

ومع ذلك، حتى لو كانت البيئات المحلية والإستراتيجية الأمريكية أكثر ملاءمة وموضوعية في النظرة إلى العلاقات مع دول الخليج، فإن الولايات المتحدة لديها خلافات كبيرة حول سياساتها مع شركائها الخليجيين خلال الأزمات المشار إليها؛ الأمر الذي قد يوفر أدلة على أن التنسيق الأمني الخليجي - الأمريكي قد سقط بين الشقوق.

ومما يشير إلى وجود أزمة في الشراكة الأمريكية - الخليجية أن الرئيس الأمريكي بوش، على الرغم من العلاقة الشخصية القوية التي كانت تربطه بالملك عبد الله بن عبدالعزيز الملك السعودي آنذاك - رفض نصيحة الأخير بتجنب الحرب مع العراق والتركيز بدلاً من ذلك على إيران التي وصفها العاهل السعودي بأنها ثعبان يجب قطع رأسه، وفقاً لما ذكرته البرقيات الدبلوماسية المسربة.

لقد كان أوباما على دراية بأن العلاقات بين إيران ودول الخليج متوترة لفترة طويلة، وعزا ذلك - بشكل جزئي - إلى أن بعض دول الخليج تمارس قمعاً داخلياً تجاه مجتمعاتها الشيعية، وغير راغبة في «تقاسم الحوار» مع إيران، وهو ما صرح به لجيفري جولدبرج من صحيفة «أتلانتيك».

والمصلحة القومية الأمريكية المباشرة، كما يراها أوباما، ليست في عداء إيران، بل هي أولاً وقبل كل شيء التحدي المتمثل في إيران النووية، ومدى إمكانية حصولها على صواريخ ذات رؤوس نووية يمكن أن تصل إلى قلب الولايات المتحدة؛ وهو ما لا تملكه حالياً، عندئذ سيمثل ذلك - إن حصل - خطراً حقيقياً وقائماً. في حين ما زالت المخاوف المباشرة لدول الخليج تتمثل في العداء الإيراني في المنطقة.

ولعل اختلاف تصورات وأولويات التهديد المتعلقة بإيران، بين الجانبين الأمريكي والخليجي، واختلافهما أيضاً حول الانتفاضات العربية في عام ٢٠١١ والاستجابات الخاصة بها، كانت من الأسباب التي دفعت أوباما إلى عدم احتفاظه بشركائه الخليجيين في دائرة الشؤون الإقليمية الإستراتيجية.

أما ترامب فكان نعمة ونقمة على دول الخليج؛ فهو من ناحية تشارك إدارته - على عكس إدارة أوباما - دول الخليج التشخيص نفسه للتحدي الإيراني في مجمله، بما في ذلك تطلعات طهران النووية، وتطوير الصواريخ الباليستية، والعنف السياسي في جميع أنحاء المنطقة.

ومن ناحية أخرى فإن سياسة ترامب لم تحظ بالاستحسان الكافي لدى الخليجيين؛ ففي حين يبدو السعوديون والإماراتيون والبحرينيون أكثر ارتياحاً من حملة ترامب الدؤوبة وإجراءاته وعقوباته تجاه الاقتصاد الإيراني لمنع الحرس الثوري من تمويل شبكات المرتزقة وزرع المزيد من الفوضى في المنطقة، فإن لديهم - في الوقت نفسه - هواجس خطيرة بشأن مبادراته المتناقضة وغير المتوازنة تجاه طهران، وهي مبادرات غالباً ما تغفل المصالح الأمنية الخليجية؛ إذ إنه يهدد بمحو إيران ومواقعها الثقافية في يوم، وفي اليوم التالي يعدها بالازدهار والعضوية في المجتمع الدولي.

وحتى عندما يخاطب ترامب القادة الخليجيين، فإنه يتأرجح بين الإشادة والإعجاب وبين الإهمال والاستخفاف. على سبيل المثال، في ١٥ سبتمبر ٢٠١٩، بعد وقت قصير من الهجمات الإيرانية على البنية التحتية النفطية في المملكة العربية السعودية، قال ترامب: إن الولايات المتحدة مستعدة للرد، «[لكنها] تنتظر أن تسمع من المملكة عمن تعتقد أنه سبب هذا الهجوم، وبأي شروط سنمضي قدماً!» وقد أثار ذلك غضباً في واشنطن واتهامات من الديمقراطيين للرئيس بوضع المصالح الأمنية للسعودية فوق مصالح الولايات المتحدة. وقبل ذلك بشهرين، قدم ترامب تأييداً قوياً لولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، واصفاً إياه بأنه «صديق لي» وقال إنه قام «بعمل مذهل»، على الرغم من السلوك المتعجل للزعيم الشاب في الداخل والخارج.

لم يمض وقت طويل على خطاب ترامب العام في ولاية ميسيسيبي في أكتوبر ٢٠١٨، عندما ذكر ترامب أن الملك سلمان بن عبد العزيز لن يستمر «أسبوعين» في السلطة من دون دعم عسكري أمريكي - حتى كانت هناك العديد من الحالات التي تباهى فيها ترامب علناً باستغلاله للثروة السعودية. وفي إحدى المناسبات، رفع رسوماً بيانية إلى جانب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان في اجتماع في المكتب البيضاوي، أظهر مشتريات السعودية من المعدات العسكرية الأمريكية.

مع ترامب، تميل دول الخليج إلى الضياع بين هذين النقيضين، وغالباً ما تُترك لتتساءل عن وجهات نظر الرئيس الأمريكي ونواياه الحقيقية. هل يمكن أن يغفل دول الخليج أيضاً من أجل صفقة جديدة مع إيران حتى وإن كانت ليست الصفقة الأفضل؟ وفي اليوم التالي لموافقة ترامب على الضربة ضد سليمان، ألقى ترامب خطاباً كان ذا وقع موسيقي على آذان

شركائه الخليجين، وقال: إن «عدوان النظام الإيراني في المنطقة، بما في ذلك استخدام المرتزقة لزعزعة استقرار جيرانه، يجب أن ينتهي، ويجب أن ينتهي الآن». ولكن ماذا لو تجنبت إيران قتل المزيد من الأمريكيين، إلى أي مدى يمكن لدول الخليج الاعتماد على ترامب لحمايةهم؟

إذا كانت الإجراءات الأمريكية الأخيرة تشير إلى شيء ما إيجابي، فإنها - من المؤكد ليست بالقدر الكافي أو المطمئن، ولا سيما في ظل المواقف والتصريحات المتناقضة للرئيس الأمريكي ترامب، وهذا الواقع لا يغيب عن دول الخليج.

إن ربط مسألة الحرب بما يهدد الولايات المتحدة نفسها وأمنها القومي ليست إستراتيجية خاصة بترامب أو إدارته، بل هي فكرة تبناها سلفه أيضاً؛ ومن ثم على الرغم من عراققة الشراكة بين الولايات المتحدة والخليج، فإنه ليس من الواضح أبداً إذا ما كانت واشنطن ستتدخل عسكرياً لحماية شركائها، ومتى تتدخل؟ وكيف ستتدخل؟. إن الواقع يؤكد أنه لا يوجد أي شيء رسمي يربط الولايات المتحدة بهذه البلدان؛ نظراً لعدم وجود اتفاق دفاعي على غرار حلف الناتو (وحتى لو كان هناك مثل هنا الاتفاق، فإنه لا يضمن عملاً عسكرياً أمريكياً).

لقد أعلن كل رئيس أمريكي منذ فرانكلين روزفلت التزامه بضمان سلامة دول الخليج وأمنها؛ نظراً لتأثير احتياطياتها الهائلة من النفط والغاز على سوق الطاقة الدولية، وحتى أوباما - الذي لم تكن العلاقات الأمريكية الخليجية إبان عهده في أحسن حالاتها - أكد أن «سياسة الولايات المتحدة هي استخدام جميع عناصر قوتنا لتأمين مصالحنا الأساسية في منطقة الخليج،

وردع ومواجهة العدوان الخارجي ضد حلفائنا وشركائنا»، وعندما قام نظام صدام حسين بغزو الكويت وهدد السعودية في عام ١٩٩٠، شكلت واشنطن أقوى تحالف في التاريخ لطرد القوات العراقية من الكويت وحماية أمن السعودية وحدودها.

ولكن في الوقت نفسه عندما اتُّهمت إيران - على سبيل المثال - أنها وراء تفجير أبراج الخبر في المملكة العربية السعودية في هجوم إرهابي في يونيو ١٩٩٦، أسفر عن مقتل تسعة عشر من أفراد القوات الجوية الأمريكية وإصابة خمسمائة آخرين، اقترب الرئيس بيل كلينتون من الانتقام، لكنه ما لبث - في نهاية الأمر - أن اتجه إلى المقاربات والتقارب الدبلوماسي. وفي عام ٢٠١١، عندما أصبح من الواضح أن إيران كانت تحرض على العنف وتزود المتظاهرين والتخريبيين بالأسلحة والأموال؛ ومن ثم يتعرض أمن كل من السعودية والبحرين واستقرارهما للخطر لم يحرك أوباما ساكناً. وكذلك في سبتمبر ٢٠١٩، بعد أن هاجمت إيران اثنتين من منشآت النفط السعودية بثماني عشرة طائرة من دون طيار وثلاثة صواريخ كروز، لم يفعل ترامب شيئاً؛ مما صدم العالم، ولا سيما السعوديين، بعدم رد أمريكي.

وتشير هذه الأمثلة وغيرها إلى أنه لا يمكن اعتماد تصرف ذاتي معين أو موقف محدد يمكن التنبؤ به بشأن نهج الولايات المتحدة تجاه أمن شركائها الخليجيين. من الواضح أن كل حقبة في السياسة الخارجية للولايات المتحدة لها نمط مختلف، وكل إدارة لها تصورات مختلفة نحو التهديدات والسياسات والأولويات وطرق تحقيق التوازن بين المصالح والمخاطر، وعلى الرغم من التزام ترامب بالمصلحة القومية للولايات المتحدة قبل أي شيء آخر، فإن ما يجعل نهجه استثنائياً، وربما خطيراً، أنه لم يكتف باستيعاب العدوان الإيراني

غير المسبوق ضد المملكة العربية السعودية في الخريف الماضي والعديد من الأعمال العدائية الأخرى في مياه الخليج فحسب - وهو الموقف نفسه الذي يمكن لأوباما أن يتخذه - بل إنه أبلغ الخصم، على وجه التحديد، علناً ومراراً وتكراراً بأن هذا السلوك العدواني من شأنه أن يلقي رداً عسكرياً أمريكياً؛ مما لا يترك مجالاً للشك في أذهان أصحاب القرار بطهران عما هو مسموح به وما هو غير مسموح به. ومع ذلك، فإن هذا الشك الإيراني حول نوايا الولايات المتحدة هو الذي يخدم الردع الأمريكي.

وأخيراً، قد تكون هناك أسباب عملية جعلت واشنطن تختار عدم التنسيق والكشف عن معلومات حساسة لشركائها الخليجيين خلال هذه الأزمات، على الرغم من أن الفجوة قد تتضاعف نتيجة الاختلافات السياسية بين الجانبين. ولا شك في أن الأمر عندما يتعلق بالمفاوضات أو العمليات العسكرية الرفيعة المستوى ضد أهداف ذات قيمة عالية، فمن المهم - وقتئذ - الحفاظ على السرية الدبلوماسية والعملياتية للحد من فرص التسريبات؛ ومن ثم تزيد فرص النجاح، وربما كانت واشنطن قد قررت أن شركاءها في الخليج غير قادرين على حماية الأسرار، أو أنهم كانوا سيتقاسمونها عمداً مع الأصدقاء ويكشفونها لهم. وأسلوب السرية هذا هو الذي اتبعته الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضاتها مع الجانب الإيراني، وليس لها هدف من ذلك سوى المساعدة في منع الحرب وحماية المصالح الأمنية الأمريكية عامة.

وهناك سبب آخر لغياب التنسيق الأمريكي الخليجي، لعله أكثر وضوحاً، وتسبب في إرهاب الشراكة بين الطرفين ومرورها في منعطفات حرجة، وهو يتمثل في أن تلك الشراكة لا تحظى بدعم من المؤسسات؛

مما ينتج عنه حرمان المسؤولين الأمريكيين والخليجيين - على المستويين الأعلى والأدنى - من فرصة التشاور بشكل أكثر فعالية حول المسائل الإستراتيجية. وكانت العلاقات الشخصية، وليس العمل المؤسسي، بين الرؤساء الأمريكيين والزعماء الخليجيين هي المحرك الرئيسي لهذه الشراكة؛ ومن ثم لا يمكن إنكار تأثير تلك العلاقة، كما لا يمكن إنكار عدم كفايتها.

وهذا العامل البيروقراطي لا ينبغي المبالغة فيه كما لا ينبغي إهماله، ومجرد وجود هذه الآليات الاستشارية لا يضمن تنسيقاً أفضل؛ إذ إن كل شيء مرتبط بالرغبة، وإذا كان أي من الجانبين يبدو كارهاً، لأي سبب من الأسباب، فإن ذلك يعد نذيراً بالفشل؛ ومن ثم قد تكون المشكلات بين الجانبين غاية في التعقيد؛ حتى لا يمكن لأي جهاز مؤسسي إصلاحها. ومع ذلك، فإنه إذا لم تكن قنوات الاتصال الواسعة مفتوحة بين الطرفين فإنهما سيواجهان صعوبة أكبر في إدارة خلافاتهما وإيجاد أرضية مشتركة.

ويمكن تعريف المؤسسات، سواء كانت وطنية أم دولية، بأنها «مجموعات ثابتة ومتصلة من القواعد (الرسمية وغير الرسمية) التي تحدد الأدوار السلوكية، وتقيّد النشاط، وتشكل التوقعات». وهي توفر منبراً يستطيع فيه المسؤولون التفاعل والتشاور بينهم بانتظام، وتؤدي التنشئة الاجتماعية دوراً أساسياً في ذلك، وتسهم في تشكيل وجهات نظر كل منهم وأفضليته بطرق يمكن أن تعزز الشعور بوحدة الهدف المشترك وتمنع ظهور المشكلات والخلافات في المقام الأول. ويعد حلف الناتو مثلاً متميزاً للتحالف الذي لديه معايير وترتيبات ولجان مختلفة، تمكن من «التشاور المنتظم»؛ لأجل «التوصل إلى أوسع مجال من الاتفاق وصياغة السياسات المشتركة». إن المشاركة في تقرير السياسات، التي تخلص إليها عملية التشاور المستمرة، هو

ما يميز أعضاء حلف شمال الأطلسي. ومن المؤكد أن الحرب الأمريكية على العراق في عام ٢٠٠٣ وقتل سليمان في عام ٢٠١٩ ليسا المثالين للنجاح، بل إنهما مثالان على فشل العملية التشاورية في حلف شمال الأطلسي. ولكن من المؤكد أن مؤسسات حلف شمال الأطلسي سجلت إنجازات مفيدة وناجحة.

ولكن حين نقول إن الشراكة الخليجية الأمريكية تفتقر إلى العمل المؤسسي والمعايير المحددة فإن ذلك لا يعني أنه لا وجود للجان مشتركة تشاورية من دول الخليج والولايات المتحدة تتبادل الرأي ووجهات النظر والأفكار حول القضايا السياسية العامة، غير أنها لاتزال ضعيفة وغير رسمية، وتعد مبادرة إدارة ترامب نفسها لإضفاء الطابع المؤسسي على الشراكة بين الولايات المتحدة والخليج بمثابة تحالف إستراتيجي للشرق الأوسط «ميسا». تلك المبادرة، التي أعلنت في مايو ٢٠١٧؛ تسعى إلى جمع أطرافها للتصدي لإيران بالإضافة إلى التهديدات الإقليمية الأخرى، على الرغم من أن جميع الأطراف في «ميسا» تصر على أن المبادرة لا تستهدف إيران وليست موجهة ضدها. وتمتلك «ميسا» ركائز الطاقة الأمنية والسياسية والاقتصادية، كما تتمتع بلجان مشتركة لمعالجة مختلف التحديات، بما في ذلك الأمن البحري، وتكامل الدفاع الجوي والصاروخي، والتطرف العنيف. وفي ظل إدارة أوباما، كان لدى المسؤولين الأمريكيين والخليجيين لجان مشتركة حول موضوعات مماثلة أيضاً، وكلها أنشئت في أعقاب قمتي كامب ديفيد والرياض.

ومن المؤكد أن فعالية تلك الآليات وصلت إلى درجة خطيرة من التقويض في ظل ظروف عدم الثقة (مع أوباما) وعدم اليقين (مع ترامب)، بالإضافة إلى ذلك؛ فإن سياسة دول الخليج ليست موحدة، مما يحد من

التشاور الفعال والعمل الجماعي سواء فيما بينها أو مع الولايات المتحدة، لكن الخطورة تتمثل - على وجه التحديد - في أن أياً من اللجان المشتركة بين دول الخليج والولايات المتحدة لم تأخذ طابع الرسمية ولم تمنح سلطة واضحة محددة، وتقتصر مناقشة القضايا الرئيسية على القادة في القمم التي تعقد بين الطرفين، وهو ما يثير استياء الجانب الأمريكي. ومهما عقدت اللجان المشتركة من اجتماعات فإنها إن لم تكن مخولة بالتفاوض واتخاذ القرارات فلن تحدث فرقاً ملموساً.

وعلى مستوى التنسيق الثنائي - وهو الطريقة المفضلة لدول الخليج في التعامل مع واشنطن - فإن الطابع المؤسسي يعدّ أفضل قليلاً، لكنه لا يزال متواضعاً؛ فعلى سبيل المثال، فإن العلاقات الأمريكية السعودية؛ التي تعتبر الأكثر أهمية وتأثيراً بين دول الخليج، تعاني عجزاً مؤسسياً ملحوظاً؛ فمع أن هناك العديد من منظمات التعاون الأمريكي السعودي؛ من مثل بعثة التدريب العسكري للولايات المتحدة في المملكة العربية السعودية، ومكتب الجيش الأمريكي لمدير برنامج الحرس الوطني السعودي، وفيلق المهندسين بالجيش الأمريكي في المملكة العربية السعودية، فإن دور هذه المنظمات يقتصر على معالجة مسائل الدفاع والأمن من الناحية التكتيكية فقط.

وتمتلك القيادة المركزية الأمريكية آلياتها الخاصة للتدريب والتعاون مع الجيش السعودي، غير أن الرياض وواشنطن، وبشكل مثير للدهشة، لم يكن لديهما اجتماعات دورية منتظمة رفيعة المستوى لمناقشة القضايا الاستراتيجية، ويستمر ذلك منذ إدارة جي دبليو بوش؛ نتيجة الاضطرابات السياسية في العلاقة بين الطرفين. ويأتي هذا على الرغم من توافر هذه الاجتماعات مع بعض الشركاء في الخليج، ولاسيما قطر والإمارات العربية المتحدة. وحتى



في ظل وجود آليات لهذا التعاون فإنها لا تدخل في كثير من التفاصيل السياسية الضرورية، وليس لديها لجان فرعية تسمح لأعضائها بالعمل، ومناقشة التفاصيل، وهو ما يلاحظ - على الأقل - لدى الجانب الخليجي. ولا شك في أن أهلية التمثيل ولجان العمل في مثل تلك الشراكات تعدّ عقبة كبيرة أخرى في الخليج، يضاف إلى ذلك أنه حتى لو أتاح قادة دول الخليج لموظفيهم من المستوى الأدنى التصرف بدرجة أعلى من السلطة والمرونة وتشكيل روابط مؤسسية مع نظرائهم الأمريكيين، لما وجد العدد الكافي المؤهل من الدبلوماسيين والضباط والمستشارين الخليجين في وزارتي الخارجية والدفاع، بل حتى ذلك العدد البسيط، لا يوجد منه سوى عدد محدود ممن يتمتع بالكفاءة.

وفي مجال التنسيق الأمريكي الخليجي يصير كثير من المحللين أيضاً على صحة افتراض يتمثل في أنه لو كان بوش رئيساً خلال المحادثات النووية مع إيران وكان هو الشخص الذي أبرم الصفقة، لكان رفع هاتفه واتصل بالسعوديين في وقت مبكر لمعالجة مخاوفهم الأمنية. ويُستمد هذا الاستنتاج الافتراضي من المودة التي كان يحملها الرئيس بوش تجاه الملك عبد الله وبلاده، ولربما كان هذا الافتراض صحيحاً.

وقد يقول منتقدو الحجة المؤسسية أيضاً: إن شخصية أوباما الباردة ووجهات النظر الأقل إيجابية تجاه دول الخليج هي الأكثر تأثيراً. ويضيفون أنه حتى لو كانت هناك بنية تحتية قوية تشبه حلف الناتو من حيث توافر حلقات للتشاور في الشراكة بين الولايات المتحدة والخليج، فليس هناك فرصة لأي رئيس أمريكي أن يتبادل المعلومات الحساسة مع شركائه حول حرب وشيكة، أو أن يجري محادثات ذات مضامين عالية المخاطر، أو

تتعلق بعملية قتل على مستوى عال (مع أن الإسرائيليين أخبروا عن هذه الأخيرة)؛ إذ إنه عندما يتعلق الأمر بالمصالح الأمنية الحيوية، من المتوقع أن يلجأ كبار الشركاء (في الولايات المتحدة) إلى قرارات أحادية الجانب دون إيلاء اهتمام كبير لمصالح شركائهم الصغار (دول الخليج)، ولن يغير ذلك أي قدر من الروابط البيروقراطية.

على الرغم من منطقية كل هذه الحجج المضادة، فإنه لا يمكن إثبات بعضها، في حين يفتقر بعضها الآخر إلى العقلانية والمنطقية؛ إذ من المستحيل أن نعرف إذا ما كان بوش سيتصرف بشكل مختلف في موضع أوباما وظروفه، فالانخراط في التاريخ للوصول إلى استنتاجات افتراضية من شأنه أن يشكل انحرافاً وسوء تصرف فكرياً؛ إذ إنه عندما تطرأ متغيرات عديدة - كما يتجلى الأمر في الظروف الحالية - يكون من الصعب جداً تأكيد علاقة سببية بين مستوى إضفاء الطابع المؤسسي في الشراكة بين الولايات المتحدة والخليج وبين نجاح التشاور حول الحرب والعمليات العسكرية أو فشله.

ولكن الحجة التي يمكن تأكيدها هنا - بشأن الشراكة ونجاحها - هي أن المؤسسات ليست أكثر أهمية من العوامل الأخرى في تفسير قوة الشراكة الدولية أو ضعفها؛ إذ إن العمل المؤسسي للتشاور ومعايره وآلياته غالباً ما يتم تجاهلها أو التقليل من قيمتها، ولا سيما في علاقات الولايات المتحدة مع الشركاء في المنطقة، وقد تكون مزايا وجود هذه المؤسسات غير واضحة، نظراً لطبيعتها البطيئة والطويلة الأجل، ولكن من المؤكد أن نتائج افتقادها ومخاطر غيابها واضحة، وتبعاتها جد خطيرة؛ ومن ثم لا يمكن للمؤسسات أن تحل جميع مشكلات الشراكة بين الولايات المتحدة والخليج بطريقة سحرية، لكنها بالتأكيد قادرة على المساعدة في إدارتها. ومع مرور

الوقت، يمكن أن تساعد في تحقيق مستوى أعلى من التكامل السياسي والأمني والمشاركة في اتخاذ القرار السياسي.

وهذا الكلام لا يساق من قبيل الافتراض؛ إذ إنه بالنظر إلى مثال تركيا - وما هي منابيعيد - فهي عضو أساسي في حلف شمال الأطلسي، ومع ذلك عانت علاقتها مع الولايات المتحدة كثيراً من حالات التوتر والاضطراب على مدى السنوات القليلة الماضية لأسباب لا تقتصر على مسائل الخلافات السياسية، ولعل ذلك يعود إلى ضعف العمل المؤسساتي والافتقار إلى المعايير والآليات في الشراكة مع الآخرين، وحدث هذا بعد أن سحب الرئيس التركي رجب طيب أردوغان صلاحيات مجلس الأمن القومي ووزارة الخارجية ومهامهما التقليدية المتمثلة في صياغة السياسات والتنسيق مع نظرائهما الأمريكيين، وأسندها إلى نفسه. بمعنى أدق، أردوغان يحدو في الشراكات الدولية حدو النموذج الخليجي، الذي يقوم على العلاقات الشخصية مع الرئيس الأمريكي.

لكننا في المقابل نجد نقيض ذلك في علاقات الولايات المتحدة مع كل من كوريا الجنوبية واليابان؛ حيث يعد النضج المؤسسي من أسباب نجاح التحالف بين الولايات المتحدة واليابان. واللجنة الاستشارية الأمنية المشتركة، والمؤلفة من وزير الخارجية والدفاع في كل من البلدين، تمهد الطريق الإستراتيجي للتحالف بينهما. وتتلقى هذه اللجنة الدعم من لجتين فرعيتين هما اللجنة الفرعية للأمن، واللجنة الفرعية المعنية بالتعاون في مجال الدفاع. الأولى هي نسخة من لجنة التنسيق الخاصة على مستوى اللجنة الاستشارية الأمنية، بينما تركز الأخيرة على القوة والتخطيط للطوارئ. وبالإضافة إلى هاتين اللجتين، تمتلك واشنطن وطوكيو عدة أطر للتنسيق والتعاون الثنائي في المسائل الدفاعية والأمنية التي تهتم بالمصالح الأمريكية واليابانية.

كذلك فإن التحالف بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية يعد أكثر إثارة للإعجاب من حيث تطويره المؤسسي. في عام ١٩٦٩ أنشأ البلدان نظاماً استشارياً يعرف باسم الاجتماع الاستشاري الأمني (SCM)، بقيادة وزير الدفاع الأمريكي ووزير الدفاع الكوري الجنوبي؛ لتوفير آلية للطرفين في إصدار توجيهات موحدة لجيشيهما. وتطور نظام SCM من الاجتماع الاستشاري الأمني إلى اجتماع اللجنة العسكرية، الذي أنشأ منتدى لقادة الدفاع؛ «للتشاور حول أفضل طريقة لتنفيذ توجيه الإستراتيجي الذي تم تلقيه عبر نظام SCM، وكذلك تقديم توصيات مشتركة إلى النظام ذاته وسلطات القيادة الوطنية المعنية». ثم شكلت قيادة القوات المشتركة في الدورة العاشرة للمجلس الأعلى للسلامة في عام ١٩٧٧، ويقودها جنرال أمريكي ونائب كوري من الرتبة نفسها، وهي القيادة الدفاعية الأكثر تكاملاً في العالم، تبع ذلك العديد من الهياكل التنسيقية المشتركة الأخرى، التي كانت جميعها ضرورية للحفاظ على المصالح الأمنية لكلا البلدين، وكذلك للحفاظ على السلام على امتداد المنطقة منزوعة السلاح.

وسواء كان ذلك بسبب الثقافة أو القدرة أو الرغبة، فإن دول الخليج لن تتمكن من استنساخ ما تمتلكه اليابان وكوريا الجنوبية وحلفاء المعاهدة الأخرى مع الولايات المتحدة؛ إذ إن كل علاقة تعد فريدة من نوعها، ولها طبيعتها وخصوصيتها، وما يعتبر نجاحاً بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أو اليابان قد لا يمكن فرضه على الولايات المتحدة وشركائها الخليجيين، لكن من المهم أن تحاول دول الخليج تعلم الدروس من نماذج التشاور الناجحة؛ ومن ثم ينبغي لها أن تطور هياكلها المصممة خصيصاً

لتناسب مع بيئاتها السياسية والثقافية والإستراتيجية، وما دامت أنها ستبدأ - تقريباً - من الصفر، فلا ينبغي لها أن تسبب لنفسها مخاوف لا مبرر لها، كما لا ينبغي أن تقيّم تقدمها من خلال إجراء مقارنات غير واقعية مع سيول وطوكيو. ونظراً لتدني المستوى المؤسسي في دول الخليج، فإن السبيل الوحيد لها يتمثل في تطوير هذا المستوى والالتزام به، وفي تلك الحالة، من المؤكد أن واشنطن لن تكون مشجعة فحسب، بل ستكون متمسكة وحريصة أيضاً. وبالقدر الذي يبدو عليه الأمر صعباً، فإن إضفاء الطابع المؤسسي يمكن أن ينقذ الشراكة الأمريكية الخليجية ويساعدها على الصمود في وجه العواصف الحالية والمستقبلية والاستمرار والنمو المطرد مهما كانت المصاعب.

- بلال صعب هو زميل أول ومدير برنامج الدفاع والأمن في معهد الشرق الأوسط. من أغسطس ٢٠١٨ إلى سبتمبر ٢٠١٩، شغل منصب مستشار أول للتعاون الأمني في الشرق الأوسط في مكتب وزارة الدفاع للسياسة في البنتاجون.



